الحلقة (٥)

سنتناول في هذه الحلقة وما تلاها بعض الجوانب الأخرى ذات الصلة بالنظم، حيث سأتحدث عن أهمية النظام في الكون والحياة وعن حاجة البشرية إلى النظام، وقصور العقل البشري عن تشريع النظم كاملة، وكمال الشريعة الإسلامية وشمولها لجوانب الحياة.

❖ أولا: بالحديث عن أهمية النظام الكوني والحياتي

النظام أمر أساس لا تقوم الحياة بدونه يشهد بذلك الواقع، والنظام في الكون أمر مسلم به، حتى قال أحد أعتى ملاحدة هذا العصر: إن دليل النظام يحيرني، ويقول أنه ما من دليل على وجود الله إلا ويستطيع الإجابة عليه لكن هذا الدليل يقف سدا مانعا وحاجزا لا يستطيع أن يقول فيه شيئا، فالواقع شاهد بهذا النظام ولا يقول بعدمه إلا مغالط، وقد جاء تأكيد النظام في القرآن الكريم من حيث نشأة الكون وبنائه ومن حيث التنوع والاتساق، ومن حيث الحركة والتغير، وكل ذلك يتم بنظام، ومن حيث التناسق أيضا بين الجانب الكوني أو وضع الكون ورسالة الإنسان كلها شاهدة بوحدانيته وفردانيته وإحاطته وعدالته.

▪ حاجة البشرية إلى النظام

وذلك راجع إلى طبيعة الإنسان وخلقته وما جبل عليه، فهذه الجبلة تقتضي حاجات، منها حاجات نفسية، ومنها حاجات مادية اجتماعية، ومنها حاجات أمنية.

← فأما الحاجة النفسية فهي :

ما أشار إليه ابن خلدون حينما قال: إن الإنسان قد فُطر على الأنس بالعشير، فالإنسان لا يعيش وحده، وإنما يعيش في مجتمع يأنس إليه، وبداية المجتمع الأسرة، وقد أشار الله في كتابه إلى تلك الحاجة النفسية عندما قال عن خلق آدم عليه السلام: {خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا} وعلل ذلك سبحانه وتعالى {لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا}

وأشار أيضا إلى الحياة الزوجية بقوله {هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ} وجعل بينهما مودة ورحمة، فهنا إذن الأُنس حاجة نفسية لابد للإنسان منه، ولذلك مما يؤدب به الإنسان أحيانا السجن الانفرادي لأنه مؤلم للنفس بانفرادها عن الاجتماع .

ومن آثار هذه الحاجة النفسية : الحاجة إلى التساكن بمعنى السكنى في مجتمع وعدم الانفراد في السكنى، هذا الجانب الذي هو الحاجة إلى الاجتماع يلي جوانب أخرى، الحاجة إلى الأنس يحتم على الإنسان العيش في مجتمع، ثم إن حاجات الإنسان المادية لا يمكن أن يقوم بها وحده، وإنما الفرد محتاج فيها إلى التعاون، وقد أدرك ذلك أيضا ابن خلدون وأشار إليه حينما قال: إن الإنسان في غذائه يحتاج إلى التعاون، ولا يمكن أن يحصل على حاجاته من الغذاء واللباس ونحو ذلك إلا بالتعاون،

ومثل على ذلك بالطعام الذي تم طهيه وقال إنه يحتاج إلى الكثير من الأواني والصناعات والزراعة والأدوات التي تستعمل في الزراعة حتى يصل إلى مرحلة الأكل، ثم أيضا مثل قال: لو قلنا إنه سيأكله حبا، فحتى ذلك يحتاج إلى توافر أيادي في الحرث والزرع والسقي والحصاد واستخراج الحب بعد حصاده، فكل هذه مراحل تحتاج إلى أيدي، فإذن الحاجة المادية توجب الحاجة إلى النظام.

◄ الدافع الأمني:

فالإنسان لديه النزعة العدوانية،

والبغي على ما في يد غيره،

قال صلى الله عليه وسلم: (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء رجال وأموالهم) ..

هذه الحاجة الأمنية توجب وجود من يدفع شر بعضهم عن بعض، ولا يكون ذلك إلا بنظام ..

فالحاجة الأولى (حاجة الأُنس) توجد أو تحتاج إلى نظام للعلاقات الأسرية، ونظام للعلاقات الاجتماعية ونظام للتساكن والمواصلات،

والحاجة المادية تحتاج إلى نظام للتجارة والاقتصاد بعامة، ونظام للزراعة ونظام للصناعة ونحو ذلك من الأمور التي يعانيها الإنسان لكي يحصل على حاجاته المادية، فكل جانب منها يحتاج إلى نظام

وكذلك الناحية الأمنية تحتاج إلى نظام قضائي ودفاعي وإلى نظام ضبط لأمن الناس فيما بينهم وفيما يأتي من خارجهم، وتلك الأنظمة المتعددة تحتاج إلى وجود نظام شامل من حيث التشريع ومن حيث القضاء والتنفيذ، فإنه لابد من تشريع أنظمة ثم لا بد من القضاء وفق هذه الأنظمة، ثم لا بد من تنفيذ القضاء لتحصيل الغاية النهائية من وجود هذه الأنظمة لكي تتم الحياة بسعادة.

إذا كان الأمر كذلك والبشرية لابد لها من نظام ولا يمكن أن تعيش فوضى، فمن الذي يُسند إليه النظام؟ هل العقل كاف في وضع نظام كامل شامل؟ أم أنه قاصر عن ذلك؟

العقل وقصوره البشري عن تشريع النظم الكاملة:

لا يمكن أن يشكك أحد في أهمية العقل ومكانته، وقد نبه الله عز وجل على أهمية التعقل والتفكر والنظر والسير والتدبر ونحو ذلك مما ورد في الكتاب العظيم، ومما جاء في سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام في الحث على ذلك الجانب، لدوره الذي لا يُنكر في استقامة المجتمع، وصلاح حال الإنسان، فالعقل وسيط في الإيمان، ووسيط في التكاليف الشرعية، ووسيط في الاجتهاد واستثمار الحكم من النصوص، ووسيط في القضاء وفض المنازعات، ووسيط في استثمار الكون، فهو وسيط لابد منه ولا يمكن أن يُستفاد من الوحي أو الكون إلا إذا كان العقل موجودا، فإذا زال العقل زالت الاستفادة معه، ولكنه في ذاته لا يمكن أن يؤدي إلى وضع التشريع الكامل .

← لماذا لا ينفرد العقل بوضع التشريع؟

في الإنسان خصلتان في جبلته، أشار إليهما الله عز وجل في قوله سبحانه {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا}

الجهل: الذي أتاه من محدوديته، سواء محدوديته بالزمان، فمن المعلوم أن **الزمان** يأتي بالتغيرات إثر التغيرات، ولذلك قالوا: يجدّ للناس من أحكام بقدر ما أحدثوا من قضايا، فالتغيرات مستمرة ولا تقف عند حد، ولكل زمان حالاته وتحولاته.

الجانب الآخر الذي يتأتى للعقل الجهل منه هو أيضا اختلاف **المكان والبيئات والثقافات**، ولا يمكن للعقل أن يحيط بها إحاطة تامة،

فلكل مجتمع ثقافته، ولكل مكان وضعه الذي يختلف عن المكان الآخر، ولذلك في الجانب الاجتهادي يختلف الاجتهاد ويتأثر بالمكان كما يتأثر بالزمان.

أيضا من جوانب الجهل التي تقصر بالعقل عن وضع نظم كاملة،

الجهل بالإنسان، قد يستغرب البعض ويقول كيف ونحن في عصر ثورة المعلومات، في عصر اكتشاف خريطة الإنسان من ناحية الوراثة ونحو ذلك من الفتوحات العلمية المذهلة التي تمت في هذا العصر، نقول بالرغم من ذلك فلا يزال المجهول أكثر من المعلوم بالنسبة لحال الإنسان .

الجانب الآخر **الجانب الغيبي**: فمهما أحاط الإنسان بالجانب الظاهر أو بعالم الشهادة، فلن يستطيع الإحاطة بعالم الغيب، وقد يقول قائل: وما دخل الغيب بالشهادة؟ وهاهم الآخرون سنوا القوانين دون مراعاة لهذا الجانب، نقول إن الإنسان جذره في الغيب، والكون جذره في الغيب، لذلك لابد من معرفة ما يتم به صياغة النظم من هذا الجانب، فإذن هناك جوانب مهمة جدا تجعل العقل قاصرا عن وضع النظم الكاملة، فقد يضع نظاما ولكن يكون عليه من الثغرات ما عليه، هذا هو الجانب الأول الذي هو جانب الجهل.

الجانب الآخر من جبلة الإنسان هو: جانب البغي (الظلم) ويظهر في أمور عديدة: منها تقديم المنفعة الذاتية، سواء لذات الفرد أو لفئة أو لطبقة أو لمجتمع أو لحضارة، فنجد أن الإنسان يدور في الغالب مع مصلحته، سواء مصلحته الفردية أو مصلحته الاجتماعية، مع إن تلك المصلحة خاصة، لا يمكن أن تشمل الإنسانية.

الوجه الآخر هو: وجه التظالم من الطمع وحيازة مال الآخرين بقدر ما أوتي من قوة، ويظهر هذا في التغالب الفردي، وتغالب الفئات والطبقات، وفي تغالب المجتمعات، وفي تغالب الحضارات ..

فالبغي حاضر في الحياة الإنسانية، ما لم تخضع لأمر الله عز وجل ولحكمه، وهذا ما لا يكون على الكمال، وقد أشار الله عز وجل وذكر {وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ }، {وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ}

{كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ }

فالاختلاف موجود، والتظالم موجود ما وُجد اختلاف المجتمعات أو عدم خضوعها لله سبحانه خضوعا كاملا، هذا القصور يستدعي الكمال، بمعنى لابد أن يكون هناك مصدر يحقق الكمال، وهو موجود في الوحي الذي يسمح بالتكامل أو يوجه إلى التكامل بين الشرع والعقل والتجربة.

وقد قلت إن الجانب الفني: مبناه على التجربة والعقل ، والجانب الشرعي منه: ما هو قطعي (لا يحتاج إلى الاجتهاد، وهذا لابد منه)

ومنه ما هو ظني (يحتاج إلى اجتهاد ويتوسط العقل في الوصول إلى الحكم الشرعي) بناء على ذلك:

فإن النظم لابد فيها من التكامل بين الشرع و العقل والتجربة..

وإذا قلنا بذلك وأوضحناه قطعنا الطريق على من يريد أن يُقصي الشرع مستنداً إلى التجربة أو العقل وحده، وبينا عجز العقل بمفرده،وعجز التجربة بمفردها عن إتاحة النظام الكامل، وأنه ستظل هناك ثغرات، بل إن العقل وحده لا يحجز الهوى ولا يرفع الجهل، وكذلك العقل والتجربة يرفعان الجهل من جهة دون جهة، ولايمكن رفعهما للجهل رفعا كاملا ..

في حين أن الوحي يفتح آفاقا رحبة لزوال الجهل المانع من وضع النظام بما جاء فيه من تشريعات، ومن قواعد تستوعب الحياة البشرية كلها، وتحقق السعادة والأمن، بشرط العمل الجاد المؤسس على الإيمان، وعلى بذل الوسع في الوصول إلى أحكام الله عز وجل، وعلى التجرد وضبط النفس وأهوائها .

إذن الشرع كامل ولكن النقص يتأتى من جهة الإنسان الذي قد يُدخل الهوى في تحكيم الشرع أو قد يحول جهله و يقعد به عن تطبيق الشرع تطبيقا كاملا ومثاليا.

إذن نلحظ من هذا : أن هناك التقاء وافتراق بين ما يضعه العقل وبين ما جاء في الشرع، ومن هذا الباب ذُم الانفراد بالتشريع أو تجاهل الوحي، لأنه من هذا الوجه حيث دور الشرع هو إحلال للإنسان محل الله، وهنا لن يستطيع الإنسان أن يكون تشريعه كاملا،

- ولذا يجب أن نفرق بين فلسفة القانون وبين القانون :

ففلسفة القانون متمثلة في المبادئ والقيم والأساسات التي يقوم عليها، هذه الفلسفة ترى استقلال العقل بالتشريع،

والقوانين ذاتها فقد تلتقي بالتشريعات من حيث أن القوانين مؤسسة أولا على السنن والعوائد الضابطة لحركة الإنسان والحياة والكون، وهذا متفق مع ما جاء في الشرع، ومن جهة أخرى هي تراعي المصالح..

ولكن يتطرق إليها الفساد من ناحية :

أصولها الفلسفية .. ومن ناحية دخول الأهواء فيها.